الإمارات العربية المتحدة
وزارة المـــالـيـــة

روح الاتـــحـــاد
43 SPIRIT OF THE UNION
NATIONAL DAY اليـوم الـوطـني
UNITED ARAB EMIRATES الإمارات العربية المتحدة

مسيرة مالية...
انجازات ونجاحات وزارة المالية

ثلاثة وأربعون عاماً مضت على تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة وبداية مسيرة العزة والفخر والعطاء التي قادها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان «طيب الله ثراه» والمغفور له الشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم «رحمه الله», ولتكون وثيقة الاتحاد الرابط الوثيق بين شعب هذا الوطن وقيادته التي تسعى من دون كلل لتحقيق جميع آماله وتطلعاته، حيث جاءت الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله؛ وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله؛ وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، لتستكمل هذه المسيرة وتثريها وتجعل من دولتنا مثالا يحتذى في النجاح والتقدم ومواكبة روح العصر.

ولابد لنا كذلك من أن نؤكد بان المكانة المرموقة التي تحتلها الامارات بين الدول المتقدمة، ما كانت لتتم لولا تظافر جهود ابنائها الذين عملوا بكل تفاني واخلاص لرفع شأنها بين سائر دول العالم بسلسلة من الانجازات الحافلة في شتى المجالات المالية والاقتصادية والثقافية والحضارية. ومن هنا، فإن اجتماع الرؤية الطموحة بالعمل الجاد هو المعادلة الناجحة التي مكنتنا من تحقيق هذه الانجازات المستدامة والمشرفة التي تكلل مسيرة هذا الوطن وتسطر صفحات جديدة في تاريخه بحروف من نور. وعلى نهج القيادة الرشيدة الهادفة إلى تحقيق رؤية الامارات 2021 للانتقال بدولة الإمارات لتكون ضمن أفضل دول العالم مع حلول اليوبيل الذهبي للاتحاد؛ نلتزم جميعاً بالمحاور الوطنية المتمثلة في كافة القطاعات الرئيسية في العمل الحكومي والتي سنواصل التركيز عليها خلال السنوات المقبلة، وسنمضي قدماً بخطى ثابتة لنرسخ مكانة دولتنا في المحافل الدوليةونضمن رفاه شعبها وجميع المقيمين فيها.

كلمة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم،
نائب حاكم دبي، وزير المالية

أتوجه بأسمى آيات التهاني

والتبريكات لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، وإخوانهما أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، وسموّ الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية، بذكرى مرور ثلاثة وأربعين عاماً على قيام دولة الامارات العربية المتحدة.

فقد حصدنا على مدى السنوات الـ43 الماضية العديد من النجاحات والانجازات التي نعتز ونتفاخر بها، والتي ما كانت لأن تتحقق لولا توجيهات قيادتنا الرشيدة، وجهود وعطاءات ابناء وطننا الغالي في مختلف مجالات وميادين الحياة، الأمر الذي أثمر بدوره في امتلاكنا لسياسة اقتصادية ومالية راسخة، ومكانة مرموقة في المحافل الإقليمية والدولية.

وانطلاقا من الإنجازات والنجاحات المتراكمة على مدى السنوات الـ 43، سنواصل في وزارة المالية العمل على إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وإبداع من خلال رسم السياسات المالية المستدامة والفاعلة وتعزيز علاقات الدولة على مختلف الصعد المحلية والاقليمية والدولية، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

كلمة معالي عبيد حميد الطاير،
وزير الدولة للشؤون المالية،

لطالما شكل اليوم الوطني

لدولة الإمارات العربية المتحدة مناسبة نفخر ونعتز بها، تذكرنا برفعة وطننا وابائه المؤسسين وقادته المخلصين، اللذين لم يقبلوا يوماً على مر السنوات الـ 43، الا بالريادة والتميّز لدولتنا وشعبنا.

ولابد لنا من التأكيد على ان نجاح دولة الإمارات المالي والاقتصادي، هو ثمرة الرؤية الثاقبة والحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، وإخوانهما أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، والتوجيهات السديدة لسمّو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية.

وتماشياً مع سعي دولة الإمارات المتواصل لتحقيق الريادة في كافة المجالات محلياً وإقليمياً وعالمياً؛ فإننا نجدد التزامنا في وزارة المالية بإدارة الشؤون المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة ومهنية عاليتين، بما يساهم في بناء نموذج مالي متقدم ومستدام يعزز من مستوى اداء اقتصاد وازدهار دولتنا ويرفع مكانتها عالياً على المستوى الاقليمي والدولي.

كلمة سعادة يونس حاجي الخوري،
وكيل وزارة المالية

رؤيتنا: وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة.

نشأة وتاريخ وزارة المالية

تأسست وزارة المالية والاقتصاد والصناعة منذ قيام دولة الاتحاد وتشكيل الحكومة الأولى لها، وذلك استناداً إلى القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1972، وتم تعديل اختصاصاتها ومسماها في عام 1974 لتصبح وزارة المالية والصناعة، وفي عام 2008 واستناداً إلى القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2008 جرى تعديل اختصاصها ومسماها مرة أخرى لتصبح «وزارة المالية». تعد «وزارة المالية» إحدى أبرز الوزارات السيادية في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث تتولى مجموعة من المهام والنشاطات التي تعنى بوضع أطر السياسات المالية، وإصدار القوانين والنظم المالية والمحاسبية المتعلقة بإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد. وفي ظل توجيهات ودعم سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية، استطاعت الوزارة على مر السنوات الماضية من أن تلعب دوراً بارزاً في كافة المجالات الموكلة إليها، مع توفير حزمة من الخدمات المتخصصة لشركائها سواء من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، القطاع الخاص أو الأفراد، الأمر الذي ضمن بدوره تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الحكومة الاتحادية وتحقيق الاستقرار والاستدامة لإيراداتها المالية.

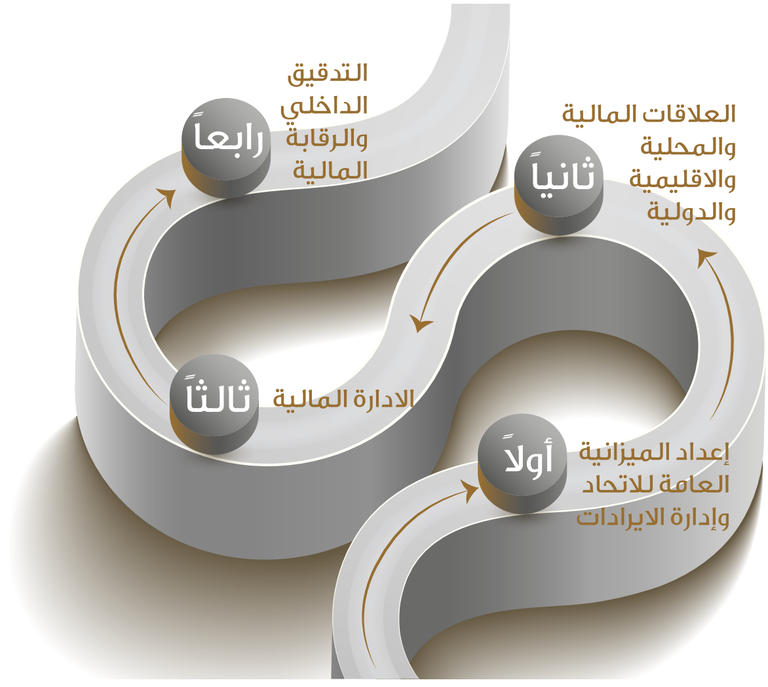

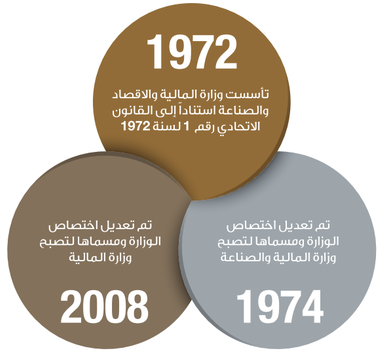

الهيئات التابعة للوزارة

الهيئة الاتحادية للجمارك: تأسست الهيئة بموجب المرسوم الاتحادي بالقانون رقم 1 لسنة 2003 وتتولى الهيئة مسؤولية رسم السياسة الجمركية بالتعاون مع إدارات الجمارك لكل إمارة، وإعداد التشريعات الموحدة لتنظيم العمل الجمركي والإشراف على تنفيذها من قبل إدارات الجمارك والجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى تعزيز عنصري الأمن والأمان مع مكافحة عمليات التهريب والغش عبر المنافذ الحدودية البرية، الجوية والبحرية، وتوحيد الإجراءات والرسوم الجمركية.

مؤسسة الإمارات العقارية: أنشئت مؤسسة الإمارات العقارية بموجب القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2000، وتعد من أبرز المؤسسات الوطنية الرائدة في القطاع العقاري بالدولة. وتبرز إنجازات المؤسسة في المشاريع المحلية والخارجية التي نفذتها، والتي يأتي في مقدمتها سفارةالدولةفيألمانيا، فرنسا، تركمانستان وكندا.

الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية: أنشئت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بموجب القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1999، وحرصت الهيئة على تحقيق الحياة الآمنة والكريمة للمواطنين وأسرهم أثناء عملهم وحتى بعد انتهاء خدماتهم الوظيفية، وذلك من خلال تقديم الظروف المعيشية المناسبة والاهتمام بالمواطن حاضراً ومستقبلاً.

مصرف الإمارات للتنمية: أنشئ مصرف الامارات للتنمية على شكل شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم 8 لعام 1984 في شأن الشركات التجارية وتعديلاته والقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980.

ويوفر المصرف فرص تمويل للقطاع الصناعي، كما يعزز المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين، مما يتيح لهم الاستفادة من فرص النمو التي تزخر بها المنطقة.

أبرز مشاريع وزارة المالية

شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية: تتولى شركة الاتحاد للمعلومات مسؤولية العمل على تجميع المعلومات الائتمانية من مختلف المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الدولة، وذلك بهدف إجراء الدراسات اللازمة عليها ومعالجتها بشكل علمي دقيق ومن ثم تقديمها عبر تقارير ائتمانية كاملة وتفصيلية، تتضمن حجم المديونية والالتزامات المالية المترتبة على الافراد أو الشركات المعنية.

مسيرة الخطة الاستراتيجية لـوزارة المالية

اعتمدت وزارة المالية مبدئ الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل والتي تمتد لثلاثة أعوام، استناداً إلى إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»؛ استراتيجية دولة الإمارات 2008 – 2010، والتي هدفت في مجملها إلى تعزيز مسيرة التنمية المستدامة والمتوازنة وتوفير الرخاء للمواطنين. وعليه، استطاعت وزارة المالية حتى تاريخ اليوم من إصدار ثلاث دورات خاصة بالخطة الاستراتيجية للوزارة، يمكن تلخيصها أدناه:

الدورة الأولى 2008 – 2010

أثبت نظام الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل نجاحه منذ الدورة الأولى لتطبيقه خلال الفترة 2008 – 2010، حيث حققت وزارة المالية نتائج إيجابية على مستوى أهداف الخطة والتي تمحورت حول إيجاد مصادر إيرادات مالية مستقرة وتحقيق أعلى مردود لموارد الحكومة الاتحادية وزيادة كفاءة استغلالها، تنسيق السياسات المالية ورفع كفاءة التشريعات، تطوير عمليات وإجراءات تقديم الخدمة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، تحسين علاقات الوزارة وتعزيز هويتها الوطنية ودورها في تنمية المجتمع، تعزيز العلاقات المالية للدولة بما يدعم تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية، توفير بيئة عمل محفزة تعتمد على نتائج الأداء وتشجيع الإبداع وتعميق الانتماء الوظيفي، بالإضافة إلى زيادة نسبة التوطين وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر القيادية الإشرافية والاختصاصية المواطنة.

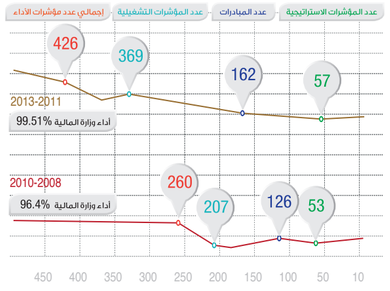

الدورة الثانية 2011 – 2013

تشابهت محاور الخطة الاستراتيجية للدورة الثانية مع تلك المعتمدة في الدورة الأولى، حيث تلخصت في الأداء المالي، العمليات، المتعاملين والتعلم والتطوير، بينما جرى تعديل الأهداف الاستراتيجية للخطة بصورة جعلتها أكثر تركيزاً وفعالية، وشملت تنمية واستقرار الموارد المالية للحكومة الاتحادية، تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الحكومة، تعزيز الشفافية في التشريعات المالية، ورفع كفاءة الخادمات المالية الالكترونية، بالإضافة إلى الارتقاء بالعلاقات المالية والدولية لتطوير الأداء والنظم المالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الدورة الثالثة 2014 – 2016

جاءت الخطة الاستراتيجية للدورة الثالثة والجارية حالياً لتحقق مجموعة من الأهداف في مقدمتها تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية، رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية، تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية، تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي، وضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

القيم

روح الفريق

الإبداع والتميز

المسئولية المجتمعية

المهنية العالية

الشفافية

الرؤيــة

وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وإبداع من خلال السياسات المالية الفاعلة والعلاقات المحلية والدولية المتميزة لحماية وسلامة النظام المالي، وفقا لأفضل الممارسات

الأولـويات الاستراتيجية

- استدامة موارد الحكومة الاتحادية وكفاءة استغلالها
- رفع كفاءة وفاعلية العمليات والخدمات المالية في الحكومة الاتحادية للارتقاء بالأداء
- تطوير السياسات المالية ومواءمتها محلياً واقليمياً ودولياً بما يحافظ على سلامة النظام المالي في بيئة عمل تشاركية تنافسية
- الارتقاء بكافة العمليات والخدمات المساندة وفق معايير التميز بكفاءة وفاعلية

الأهداف الاستراتيجية

- تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية
- رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة
- رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها
- تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية
- تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي
- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

مسيرة إدارة وتنمية الموارد الحكومية وتطورها

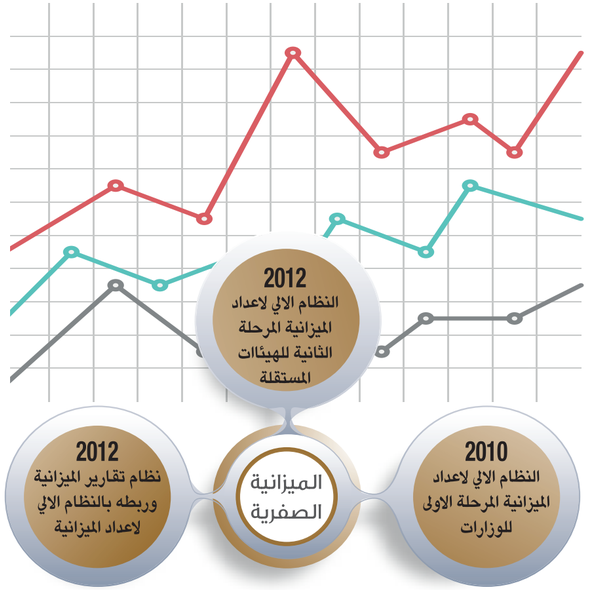

انطلاقاً من الجهودالتي تبذلها في مجال تطوير نظم الادارة المالية الحكومية، استطاعت وزارة المالية خلال السنوات الماضية من إعداد وتطوير مجموعة من الأنظمة المالية التي تتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، ويمكن تلخيصها في المراحل الثلاثة الأساسية

نظام الميزانية التقليدية المبني على أساس الابواب والبنود
نظام ميزانية البرامج والأداء المبني على الخطة الاستراتيجية والتشغيلية
نظام الميزانية الصفرية

وفيما يتعلق بنظام الميزانية الصفرية، كان مجلس الوزراء الموقر قد أصدر في عام 2008 قرار رقم 1 / 181 يقضي بتطوير النظام المالي الاتحادي لدولة الامارات وتطبيق مبادئ الميزانية الصفرية لخطة دورة الميزانية 2011 – 2013، بما يمكن الحكومة الاتحادية من الاطلاع على متطلبات وحاجات المجتمع المحلي، وتحديد سبل تمويل مشاريع الخدمات التي تقدمها الجهات الاتحادية.

ويدعم نظام الميزانية الصفرية تحقيق الشفافية في العمل الحكومي، فضلاً عما يشكله من وسيلة فعالة في تحقيق الترابط والتكامل بين التخطيط الاستراتيجي للدولة والسياسة المالية والرقابة على الصرف، وذلك من خلال اعتماد مقاييس ومعايير الأداء ومبادئ المحاسبة. كما يتمتع النظام بالعديد من المزايا التي تمكن الحكومة الاتحادية من توظيف الموارد بأفضل وسيلة ممكنة، الأمر الذي يضمن بدوره تحقيق نتائج اجتماعية إيجابية لكافة أبناء الوطن.

وفي إطار مواصلة تطوير الميزانية العامة للدولة والارتقاء بالخدمات التي تقدمها الحكومة الاتحادية إلى مقام أفضل الممارسات العالمية، حرصت وزارة المالية على إطلاق مشروع أتمتة عمليات إعداد وتنفيذ الميزانية الصفرية من خلال برمجيات أوراكل، مما مكن دولة الامارات من تحقيق الصدارة عالمياً لجهة أتمتة نظام الميزانية الصفرية.

مسيرة تطوير التحصيل الآلي للإيرادات

مبيعات بطاقة الدرهم الالكتروني
والاحتفال عام 2014 بإصدار البطاقة (المليون)

أطلقت وزارة المالية مبادرة منظومة الدرهم الالكتروني في عام 2001 بغرض تحصيل رسوم خدمات الحكومة الاتحادية عبر بطاقات ذكية آمنة، سهلة الاستخدام، سريعة الأداء وفائقة الدقة، واستطاعت هذه المنظومة الجديدة بجيليها الأول والثاني من أن توفر بديلاً حضارياً لوسائل التحصيل التقليدية في الدولة، حيث يؤكد عدد البطاقات الذكية المفعلة ضمن المنظومة والذي تجاوز المليون بطاقة؛ على أن هذا المشروع قد أثبت جدارته في تحقيق هدف الوزارة الخاص بترشيد استهلاك الموارد المالية الحكومية، وقدرتها على تنفيذ عمليات تحصيل الإيرادات الحكومية بكل نجاح ووفق أرقى المواصفات التقنية.

وتوفر المنظومة عدداً من الخدمات الإلكترونية، منها خدمة الأكشاك الالكترونية التي توفر إمكانية الحصول على بطاقات الدرهم الإلكتروني ورفدها بالمخصصات المالية وتنفيذ عمليات سداد رسوم الخدمات، وخدمة التحويل والخصم المباشر من الحسابات البنكية فهي تعنى بدفع رسوم الخدمات عن طريق التحويل المباشر من حساب المستخدم إلى الجهات المقدمة للخدمات. هذا وتعتبر خدمة القسائم الالكترونية بدائل ورقية للبطاقات البلاستيكية تقوم بإصدارها قنوات التوزيع، بحيث تحوي قيماً لمبالغ محددة تستخدم لمرة واحدة ولفترات زمنية محددة. وقد انضم إلى منظومة الدرهم الالكتروني عدد من الجهات الحكومية المحلية والاتحادية من مختلف إمارات الدولة، إلى جانب عدد من مؤسسات القطاع الخاص.

كما كانت وزارة المالية قد أطلقت مؤخراً مجموعة من الخدمات الالكترونية الجديدة الخاصة بمنظومة الدرهم الالكتروني، شملت كل من تطبيقات الدفع بالموبايل، المحفظة الالكترونية، تطبيقات برمجيات استخدام أجهزة الموبايل لدفع رسوم الخدمات، الأكشاك الالكترونية، بطاقة الحاصلة، التحويل والخصم المباشر من الحسابات البنكية والقسائم الالكترونية.

العمليات المالية

تعد العمليات المالية للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات من أبرز المهام الموكلة إلى وزارة المالية، وهو ما استدعاها مبكراً إلى بناء واعتماد سلسلة مترابطة من الأنظمة الالكترونية عالية المستوى تحت اسم «النظام المالي الاتحادي»، التي تمكنها من امتلاك دورة مستنديه متكاملة تبدأ من عملية الشراء وتنتهي بعملية الدفع، وذلك وفق سياسات وإجراءات العمل المعتمدة على مستوى الحكومة الاتحادية ككل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على عملية تنفيذ العمليات ويرفع كفاءتها ويساعد في إعداد التقارير المالية والإدارية بدقة وفي الوقت المناسب.

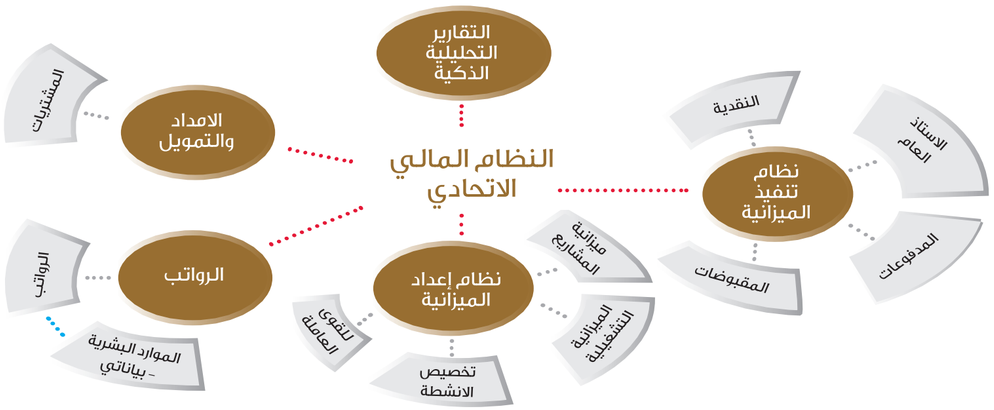

فصول الدليل

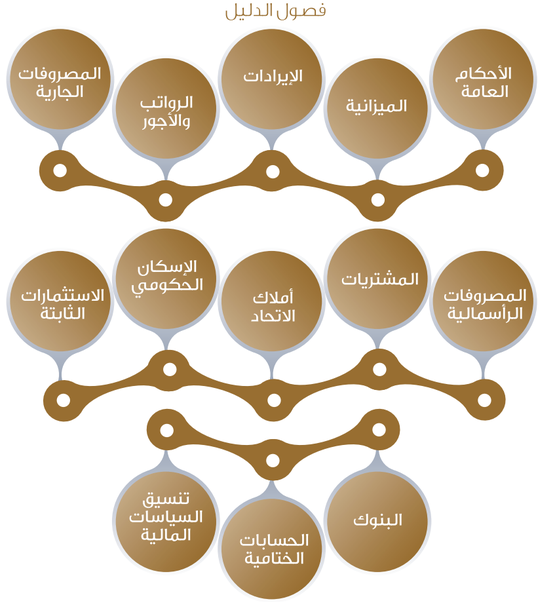

مسيرة تطور دليل الإجراءات المالية الموحد

جاءت بداية الدليل مع قرار وزير المالية رقم (84) لسنة 2006 بشأن إصدار دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية، وذلك في سبيل تأكيد التزام وزارة المالية بتطوير نظام الإدارة النقدية والتحول نحو اللامركزية في الشراء والتعاقد والدفع، حيث تم إعداد هذا الدليل وفقاً لدليل الإحصاءات المالية الحكومية (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي، وبما يتوافق مع مبادئ وقواعد ميزانية البرامج والأداء وفي ضوء معايير نظام معلومات الإدارة المالية (FMIS).

ويكمن الهدف الرئيسي لإصدار دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية في تطوير أداء العمل الحكومي الاتحادي ورفع مستوى أداء وكفاءة العاملين في المجال المالي لدى كافة جهات الحكومة الاتحادية، حيث يشكل دستور عمل للإدارات المالية في الوزارات والجهات الاتحادية لضمان توحيد المفاهيم والممارسات ورفع كفاءة الأداء.

هذا ويضمن الدليل توحيد كافة الإجراءات المالية الحكومية المطبقة لدى جميع الجهات الحكومة الاتحادية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إتباع نظام محاسبي ومالي دقيق محكم في مدخلاته ومخرجاته، نظراً لالتزام وزارة المالية بمراجعته وتحديثه بصفة مستمرة.

وتتولى وزارة المالية منذ عام 2007 مهمة تنظيم برامج تدريبية متخصصة على استخدامات الدليل، حيث يقوم المختصين لدى الوزارة بشرح كيفية الاستفادة من هذا الدليل، وتطبيق قواعده على نظام أوراكل، فضلاً عن توضيح آلية تقديم الاقتراحات والشكاوى بما يعزز قدرة الموظفين المختصين على اتخاذ القرارات المناسبة.

رؤيتنا: وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة.

وزارة المالية والمنظمات والهيئات المالية الإقليمية والدولية

شهدت الفترة الزمنية الأخيرة مشاركات واسعة النطاق لدولة الإمارات في مختلف الفعاليات والمؤتمرات المالية والاقتصادية العالمية، كان لوزارة المالية دوراً في إيصال الرسالة الدولية السامية التي تتبناها دولة الإمارات إلى العالم.

أبرز الإجتماعات التي شاركت فيها وزارة المالية خلال الفترة الأخيرة:

اجتماعات مجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة
اجتماع قمة مجموعة 77 والصين في جمهورية بوليفيا
الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية
الاجتماع 45 للجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون في دولة الكويت
اجتماع الـ 99 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي في دولة الكويت
اجتماع وزراء مالية شراكة دوفيل في واشنطن

المنظمات الدولية

البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)
مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المنظمات الاقليمية

صندوق النقد العربي
الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

أبرمت وزارة المالية بالنيابة عن دولة الإمارات 78 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل مع مختلف شركائها التجاريين في كافة أنحاء العالم، وهدفت هذه الاتفاقيات في مجملها إلى خلق مناخ استثماري مميز للقطاعين العام والخاص وتنمية قطاع النقل الجوي، إضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري والسياحي بصورة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. في حين أن عدد اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار كان قد وصل عددها إلى 47 اتفاقية.

هذا وتواصل الوزارة تنفيذ مهام البحث والتخطيط الاستراتيجي الخاصة بتوسيع شبكة اتفاقيات دولة الإمارات المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار، وذلك التزاماً منها بتوفير البيئة الإيجابية والداعمة للاستثمارات الإماراتية المنتشرة في مختلف دول العالم، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية للتمركز والتوسع في السوق الإماراتية.

هذا وحلت دولة الامارات في المرتبة 24 عالمياً من حيث اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي؛ كما إنها أول دولة غير عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يكون لها علاقة وشراكة استراتيجية مع المنظمة التي اعترفت بها كمركز لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لبناء حوار اقليمي عن القضايا الضريبية.

مسيرة دولة الامارات على مستوى التكامل الاقتصادي الخليجي

تقدمت دولة الإمارات بمجموعة من الاقتراحات والمبادرات إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتي ساهمت في رفع مسيرة العمل الاقتصادي المشترك على مستوى دول المجلس، بما في ذلك دراسة الأفكار والمقترحات التي من شأنها أن تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي لدول المجلس .

وتمثل وزارة المالية دولة الإمارات في لجنة التعاون المالي والاقتصادي وتتولى مسؤولية متابعة تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والقرارات الاقتصادية الصادرة عن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، ومنها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والمشاريع المشتركة مثل مشروع سكة حديد دول المجلس .

وتقوم الوزارة بنشر الوعي والمعرفة حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي وانعكاساته الإيجابية على المواطنين والمؤسسات والقطاع الخاص من خلال عقد لقاءات مشتركة مع مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين للتعريف بالعمل الخليجي المشترك وقرارات المجلس الاعلى الصادرة في هذا الشأن.

ومن منطلق حرصها على نشر المعرفة وحل العقبات والرد على الاستفسارات واستقبال الاقتراحات، أنشأت وزارة المالية صفحة على موقعها الالكتروني متخصصة بالتكامل الاقتصادي الخليجي، كما أنشأت بوابة الشكاوي والاستفسارات الالكترونية الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي.

المحاور	شرح	عام 2012	عام 2013
المؤشرات الاقتصادية والعقارية	تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية لمواطني دول المجلس	30,425 ترخيصاً	35,006 ترخيصاً
	إجمالي قيمة رؤوس الأموال الخليجية المستثمرة في الشركات المساهمة المسموح لمواطني مجلس التعاون الخليجي بتداول أسهمها	7.4 مليار درهم	33.9 مليار درهم
المؤشرات الاجتماعية وسوق العمل	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي	645 مواطناً	1,085 مواطناً
	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص	3,299 مواطناً	1,584 مواطناً
	عدد مواطني دول مجلس التعاون المستفيدين من مد الحماية التأمينية	8,058 مواطناً	5,693 مواطناً
المؤشرات التعليمية	استضافت المدارس الحكومية الإماراتية طلابة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي	12,085 طالباً وطالبة	19,722 طالباً وطالبة
المؤشرات الصحية	قدمت مؤسسات الخدمات الطبية في دولة الإمارات خدماتها مواطني دول مجلس التعاون الخليجي	43,632 مواطناً خليجياً	35,022 مواطناً خليجياً

مسيرة تميز وزارة المالية

2014

جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز بفئة الجهة الاتحادية المتميزة (أقل من 009 موظف) • جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز بفئة الجهة الاتحادية المتميزة في مجال القيادة المؤسسية • جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز بفئة فرق العمل – الفريق المشترك ª جائزة افضل برنامج مسيق الدفع" الدرهم الالكتروني" • جائزة الفئة الذهبية للقطاع الحكومي

2013

جائزة الإبداع التصميمي للمواقع الالكترونية • جائزة تطبيق مبادرة مسار • جائزة تطبيق نظام الاداء للموظفين • جائزة تحفيز الموظفين وفق نظام الاداء • جائزة تطبيق عقود الموظفين • جائزة الفئة الفضية للقطاع الحكومي

2012

جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز بفئة الجهة الإتحاديه المتميزة في مجال الموارد البشرية • جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز بفئة فرق العمل • فريق تحسين الأداء الداخلي

2010

شهادة تطبيق معايير جائزة دبي للتنمية البشرية القطاع المالي – الحكومة الاتحادية • جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز بفئة الإدارة الاتحادية المتميزة

قائمة المواصفات القياسية التي حصدتها وزارة المالية

2014

شهادة المواصفة القياسية لنظام ادارة تقنية المعلومات – ادارة الخدمات ISO 20000

2013

تقرير المطابقة للمواصفة القياسية لنظام إدارة المسؤولية المجتمعية ISO 26000
تقرير المطابقة للمواصفة القياسية لنظام إدارة المخاطر ISO 31000
شهادة المواصفة القياسية لنظام ادارة التدريب ISO 10015
شهادة المواصفة القياسية لنظام ادارة الملاحظات ISO 10002

2012

شهادة المواصفة القياسية لنظام إدارة أمن المعلومات ISO 27001

2011

شهادة المواصفة القياسية لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001
شهادة المواصفة القياسية لنظام إدارة البيئة ISO 14001
شهادة متطلبات أنظمة الخدمات

2009

شهادة المواصفة القياسية لنظام إدارة الجودة ISO 9001 / 2008

المسيرة المجتمعية لوزارة المالية

اكثر من 75 فعالية مجتمعية 2011 - 2014

نتقدم
بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة حفظه اللّه

وأخيه صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه اللّه

وإخوانهما أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى حكام الامارات

بمناسبة الذكرى الثالثة والاربعين لقيام الاتحاد

حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي - وزير المالية